

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوجه خطابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى 38 لعيد العرش المجيد (*)



الحمد لله وحده

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز

ان العيد الذي تحتفل به اليوم بكل فخر وازدهاء وتحتفي به مزهوا بمشاعر الولاء هو مناسبة متجددة تخلد فيها كل سنة ذكرى اعتلاء العرش من لدن من ائتمنه الله على قيادتك وحمله عظيم امانتك مخلصا له تعلقك وولائك ممحضا له محبتك ووفاءك حريصا على ان تجمع في هذا الاحتفاء وذلك الاحتفال بين تقديس مؤسسة العرش وتكريم المتربع عليه خادمك الاول.

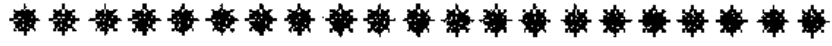
العرش رمز الامة ومجسد ارادتها

فالعرش - كما ادركت ذلك شعبي العزيز بوحى فطرتك - هو ارادة عبر عنها اسلافك على مدى اثني عشر قرنا وازرثوك مؤسستها وروح الالتفاف حولها من اجل حياة وطنية يسودها التعايش والوئام. فهو رمز هذه الامة ومجسد ارادتها ومشخص تاريخها المديد ودليل قدرتها على اثبات وجودها بما يتجاوز ما يمكن ان يعبر عنه اي مفهوم من اي نوع كان والروابط التي تصلك بعرشك وتصل العرش بك والاواصر التي تشدك الى عاهلك مثلما تشد عاهلك لخدمتك هي اكثر من وحدة مشاعر او تكامل مصالح. لانها من طبيعة كيائك.

وفي اجواء هذا العيد الباعثة على التأمل في عمق هذه الروابط المقدسة يجدر بنا ان نذكر بانه على امتداد التاريخ الذي عشناه معا حققنا بفضل الله تعالى نجاحات باهرة ورفعنا تحديات عديدة وتفادينا عثرات كبيرة. وقد اتاحت مكتسباتنا الجليلة الظاهرة ونجاحاتنا المشهودة الباهرة لكل منا الاعتزاز المشروع بوطنه والثقة في مستقبله كما اتاحت للمغرب ذبوع الصيت بين سائر الامم والشعوب.

(*) المصدر: موقع شبكة وزارة الاتصال





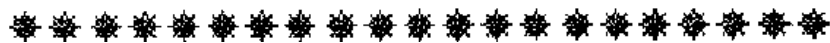
الشريف داخل المؤسسات البرلمانية يمكن للأغلبية وللمعارضة ان يصبح كل منهما محفز للاخر وان يضيفا على مداولتهما ما هي قيمة به من النبل والجدية حتي يتسنى للتناوب الذي حرصنا على ان نوفر له كل الظروف الملائمة ان يوفي بما بعثه في النفوس من آمال . ولكي يحقق التناوب هذه الغاية فانه ينبغي الا يقتصر على وجود اغلبية ملتزمة اشد الالتزام فحسب وانما يقتضي كذلك وجود معارضة جادة كما كنا نتوخاه دائما لانه بدون هذه المعارضة لن يقوم تناوب ولا تعددية ولا ديمقراطية حقيقية . ومن نافلة القول التذكير بان مهمة المعارضة هي تتبع العمل الحكومي بالنقد الحازم اليقظ بدون الوقوع في التحامل المغرض . كما ان عليها الا تكتفي بالتنبيه الى مواطن القصور بل عليها ايضا ان تتقدم بالحلول البديلة الكفيلة بتداركها .

هذا هو الفكر الايجابي الذي يجدر بنا ان نتحلى به ان اردنا ان نهيب بلدنا لمواجهة تحديات الغد في اطار ثوابت الاسلام والتلاحم بين العرش والشعب والوحدة الوطنية وارساء الديمقراطية . فهذه هي القواعد التي يجب ان نتابع على هديها مسيرة مغرب الايمان ومغرب التسامح والتفتح ومغرب العدالة والتضامن . وتلكم هي القيم الاساسية التي تدعو كل مغربي اليوم واكثر من اي وقت مضى الى ان يكون مواطنا صالحا لنفسه ولأهله ولوطنه .

وقالامم التي تكسب الرهان اليوم هي التي يتجند كل ابنائها للعمل كل في ميدانه وكل حسب وسائله وكله بقدر مؤهلاته .

تحفيز روح المبادرة

لذلك لم نفتأ نذكر بضرورة رد الاعتبار للعمل والرفع من قيمته واعطائه التقدير الذي يستحقه في سلم قيمنا . ولهذا ضمننا حرية المبادرة الخاصة في دستور مملكتنا واعتبرنا العمل من واجب كل فرد والسبيل المؤدية لتحقيق النجاح في العالم المحيط بنا اذا ما توافرت لهذا العمل شروط الاستقامة والمثابرة والاقدام . لذلك يجب ان تتضافر قوانيننا وسلوكنا اليومي على تشجيع كل طاقات العمل وتحفيز روح المبادرة ومكافأتها وهي التي يزخر بها بلدنا - ولله الحمد - في سائر الميادين .





ولابد من التنبيه في هذا الصدد الى كون التمييز التقليدي بين الميدان الاقتصادي والميدان الاجتماعي قد تم تجاوزه اليوم . فهذان الميدانان يكونان في الحقيقة وجهين لواقع واحد هو الذي يقاس به التقدم الفعلي للأمم .

كما ان اعتبار الاقتصاد مجرد ملاحقة لوتيرة النمو ومراكمة الانتاج توخيا للمزيد من الارباح دونما اعتبار للطموحات الطبيعية لبناء الثروة اعتبار متجاوز ايضا . اذ يجب ان تكون الغاية من النمو ترقية الانسان عن طريق التوزيع العادل لثمار ذلك النمو . فهذه هي الوسيلة الوحيدة التي نستطيع بها ضمان التماسك الاجتماعي الضروري لتوازن البلاد وتنميتها .

وانطلاقا من هذا المنظور للتنمية يتعين علينا ان نتصدى للاولويات الكبرى للامة وهي اولويات عديدة . ومن واجبنا ان نبين سبيل الاصلاحات ذات الاولوية التي يتعين انجازها على الفور على ان نستخلص من مجموعها النواة الصلبة للاصلاحات الاكثر استعجالا والتي يجب ان يتم التركيز عليها وان تحدد اهدافها وان يتم حصر مضمونها وان تقيم ابعادها المالية والاجتماعية والاقتصادية . كما يتعين ايضا ان يوضع لها جدول زمني محدد مع بيان الكيفيات الكفيلة بتطبيقها .

شعبي العزيز

مما لا ريب فيه ان من بين اهم ميادين العمل هاته ميدان اصلاح نظامنا التعليمي الذي لفتنا النظر الى طبيعته الاستعجالية والملحة عدة مرات .

واستجابة لنداء المستقبل هذا الذي هو بالاحرى ضرورة انية علينا ان نقبل بعزم على اصلاح فعال لنظامنا التعليمي ولهذا قررنا تكوين لجنة خاصة يعهد اليها باقتراح مشروع لاصلاح نظام التربية والتكوين وفق المنهجية والاهداف التي تم تحديدها في رسالة خاصة سنوجهها الى مستشار جلالتنا السيد عبد العزيز مزيان بلفقيه الذي عيناه رئيسا لهذه اللجنة .

ترسيخ دولة الحق والقانون

وهنا نخاطب شبابنا الغالي فنقول له . لتحافظ على مالك من فضائل التفاؤل والحيوية والابتكار والتفتح والوفاء للقيم المقدسة لوطنك .





عليك ان تظل عالي الرأس بعيون متطلعة الى السماء واقدام ثابتة على الارض . والايكون لديك اي داع للتشاؤم او للسلبية او للاحباط او للتيهان . وان الدولة والامة بكل مكوناتها لعازمة على امدادك بما انت اهل له من المساندة والعون . اجل اننا عازمون اكثر من اي وقت مضى على استثمار كل الوسائل الضرورية قصد اعدادك لخوض التنافس بنفس السلاح المتوفر لامثالك في العالم من حولك وفي اي ميدان من الميادين التي تخوضها علمية كانت ام تكنولوجية او ثقافية او رياضية .

وبنفس الانشغال الملح بالاصلاح نستحضر ميدانا اخر الا وهو ميدان القضاء . ذلكم ان مهمة القضاء ظلت عندنا محط اكبار وتشريف لا يوزيهما الاعتبار والتقدير اللذان كان اسلافنا الاماجد يحيطون بهما قيم المعرفة والعدل . وقد قطعنا ولله الحمد اشواطا بعيدة في بناء وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون . وحرصا منا على المزيد من تحقيق فضيلة الكمال فان ميدان التأهيل الكامل للقضاء ما يزال مفتوحا لان على هذا النظام ان يعطي دائما الاحسن والافضل .

وبخاصة في مجالين . . مجال الاسراع بالبحث والتحقيق والبت في الملفات وتنفيذ الاحكام على مستوى جميع المحاكم ومجال الشفافية والنزاهة ووضوح المساطر وحيثيات الاحكام بالنسبة لكل المتقاضين .

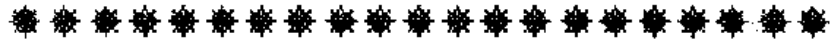
وكذا دعم المحاكم الادارية نظرا لحرصنا على ان تظل سيادة القانون متحركة في كل الاعمال الادارية باعتبار ذلك من ركائز دولة القانون التي بنيناها .

واذا كنا قد وضعنا لبنة اساسية في هذا الاتجاه بتحويلنا المجلس الاعلى للحسابات صفة مؤسسة دستورية فاننا ننتظر من حكومتنا الاسراع بعرض القانون الجديد المنظم لهذه المؤسسة المهمة على انظار البرلمان وتنصيب المجالس الجهوية للحسابات .

شعبي العزيز

ان سيامة اللامركزية التي سهرنا على انضاجها مدعوة اليوم لتخطي مراحل جديدة ترسيخا لما تحقق من المكاسب لاسيما وان اسهام الطاقات المحلية عامل حاسم في انجاح اي سياسة وطنية . وفي هذا السياق نؤكد بان تجديد وتحيين آليات اللامركزية في اطار مدونة للجماعات المحلية والتي من شأن مقتضياتها ان تقنن ديمقراطية محلية قائمة على القرب من المواطنين





وعلى الشفافية في تدبير امورهم يجب ان تواكبهما سياسة حقيقية للاتمرکز كما دعونا لذلك خلال افتتاحنا للمناظرة الاخيرة للجماعات المحلية . وكما ينبغي ان تكون الجهة الاطار الافضل للنلازم الضروري بين اللامركزية واللاتمرکز فانها مدعوة لان تؤدي دورا اساسيا في التخطيط للتنمية الجهوية المندمجة .

ان مفتاح اي تنمية اقتصادية او اجتماعية صناعية او فلاحية رهين بما نعطيه للامركزية واللاتمرکز من نجاعة وفعالية من شأنهما تحقيق الاستثمار والتشغيل على نحو افضل وتلكم هي روح البنيات المؤسساتية للدستور الجديد .

اصلاح الادارة وتحديثها

وبصفة عامة فانه يجب مواصلة اصلاح ادارتنا وتحديثها لجعلها قادرة على الاستجابة للمتطلبات الجديدة للمحيطين الوطني والدولي وللتحولات التي يعرفها دور الدولة .

ومن هذا المنظور لا يبقى اي مجال لبيروقراطية ضاغطة تنسم بالمبالغة في تدخلاتها وبالشطط في مساطرها . وعلاوة على ضرورة تحلي ادارتنا بفضائل بساطة المساطر وعقلانية التوظيف والتقييم المستمر للموظفين وذلك عبر اصلاح النظام الاساسي للموظيفة العمومية فانه يجب ضمان الشفافية والحزم والنزاهة في كل العمليات والمعاملات الادارية مما يستدعي مواجهة لاهوادة فيها ضد كل الانحرافات .

شعبي العزيز :

لا يخفى عليك مدى انشغالنا بموضوع التشغيل ولاسيما تشغيل الشباب فقد تطرقنا لهذا الموضوع في مناسبات سابقة وآخرها الندوة الوطنية الاولى للتشغيل التي اشرفنا شخصيا على افتتاح اعمالها . يكفي ان نذكر فقط بان من حقنا ان نكون مرتاحين الان بلدنا يتمكن من تحقيق معدل سنوي جد مشرف من مناصب الشغل في ظرف عالمي يتسم بالصعوبة بالنسبة لسائر البلدان . لكننا بالطبع لا نحتمل ان تحرم مجموعة من رعايانا الاوفياء النشيطين من فرصة المساهمة بكدها وعملها الشخصي في بناء هذا الوطن .





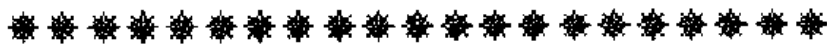
وتأسيسا على هذا الواقع وانطلاقا من اقتناعنا القوي لابد لنا من التاكيد على وجوب التمييز بين العمل المنتج والعمل العقيم. فانعاش الشغل النافع للافراد وللمجتمع انما يتأتى من النمو الذي يتمخض بدوره عن تحسين الانتاجية والاستثمار. لذا فان تهيئة الظروف الملائمة للنمو والاستثمار ورفع العراقيل التي تعترض طريقهما تظل بمثابة الارقان الاساسية لاستراتيجيتنا الهادفة لايجاد حلول دائمة وعلى اوسع نطاق لمعضلة التشغيل.

مدونة عصرية للشغل

وبما ان التشغيل يرتبط بحيوية المقاولات وتنافسيتها واعتبارا لما تمثله علاقات الشغل كعنصر حاسم للوصول الى هذه الغايات فقد اصبح من الضروري تمكين البلاد من مدونة عصرية للشغل تتسم بطابع التحفيز وبالضمان المنصف لكل من حقوق الشركاء الاجتماعيين والتزاماتهم. وسيمثل هذا الاجراء معلمة اساسية في طريق سعينا الدؤوب لانجاح هذا الورش الواعد لانعاش الاستثمار.

ذلكم ان علينا بذل مجهود كبير لتشجيع وجلب المزيد من الاستثمارات الوطنية منها والاجنبية لضمان النمو القوي والمستديم الذي نطمح اليه. واضعين نصب اعيننا المحافظة على التوازنات الكبرى للمالية العمومية مع تشجيع الادخار. ومن جهة اخرى يجب الحرص على ان يبقى الاستثمار العمومي في مستوى مقبول يمكنه من القيام بدور المحرك للنمو الاقتصادي.

وبما ان المقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل مكونا اساسيا للنسيج الاقتصادي لبلادنا فانه ينبغي ان تعطاها العناية الكاملة والدعم اللازم. وفي هذا السياق فان التشاور والتعاون والشراكة بين الدولة وبين الجماعات المحلية والفاعلين الاقتصاديين الخواص يعد ضرورة ملحة ايضا. ففلسفة الحوار والمشاركة تقتضي من القطاع الخاص في بلادنا اظهار تنافسية اكبر وهيكله احسن وتنظيما اقوى. لكي ينهض بالدور الفاعل في تحريك النمو الاقتصادي وخلق الثروات وانعاش الشغل.





الخصوصية محور اساس لعصرية اقتصادنا

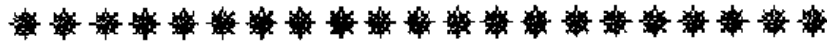
شعبي العزيز

منذ بضع سنوات انطلقت عملية تحويل بعض المؤسسات العمومية الى القطاع الخاص وهي عملية جديرة بالتوسيع والاثراء وباستخلاص العبرة من تجربتها. غير ان عملية الخصوصية هذه لم تكن لتعني بالنسبة لنا قط مجرد نقل للملكية او عملية تستهدف تمويل الميزانية بل هي على العكس من ذلك تشكل بالنسبة لنا محورا اساسيا لعصرية اقتصادنا واعادة هيكلته. وذلك بهدف اعادة الاعتبار للمهام الحقيقية للسلطات العمومية من جهة واشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في مسؤولية تنمية البلاد من جهة اخرى. لذلك يتحتم على التشريع الجديد المتعلق بالخصوصية ان يأخذ بعين الاعتبار نتائج التجربة الانفة وان يضع ضمن اهتماماته كذلك فلسفة هذه الخصوصية التي ترمي الى اغناء اولئك الذين يعملون في المؤسسات المخصصة مع الاخذ بعين الاعتبار المتطلبات الحالية للمحيط الاقتصادي الذي يجب ان يتسم بالتنافسية.

وفي هذا المجال ايضا يجب ان ننطلق من حصيلة المكتسبات والخطوات المنجزة لنعيد الى الدولة ما لها من نبل المهام وتحريرها من التدبير المباشر للاقتصاد حيثما امكن ذلك وتناسب وخدمة الصالح العام بعيدا عن اي دوغمائية او افكار مسبقة. فالتنمية المستدامة تستدعي تصورا شاملا وعملا مترابطا ومنسقا من لدن كل الفاعلين العموميين والخواص على نحو مستمر. ولهذه الغاية ضمنا دستور المملكة مفهوم مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا المفهوم لم يكن ليعني لدينا في اي وقت الارتهان بنهج تخطيط مرمركز وبيروقراطي.

تخطيط مرن

وبنفس العزم سنظل نرفض النهج الليبرالي المفرط الذي يخضع البعد الاجتماعي لصالح السيطرة المتفردة والعمياء لقانون الربح المادي. ذلكم اننا نتوخى لبلادنا تخطيطا مرنا يحدد معالم الطريق ويستبق التغيرات ويوجه اصحاب القرار دونما





تقييد لحرياتهم مع التأكيد على واجبهم في المبادرة واليقظة الدائمة ومسؤولية التقييم والتقويم المستمرين. فهذا النمط من التخطيط هو روح نظام الجهوية واللامركزية واللامركز التي وضعنا اسسها والتي هي مطالبة بتحقيق التطور التدريجي. فمخططنا اذن يجب ان ينبثق من الحوار بين الهيئات المركزية والجماعات الترابية بمختلف مستوياتها دون اغفال القطاع الخاص.

شعبي العزيز

ان بلادنا تواجه كسائر المجتمعات ولا سيما بالمقارنة بينها وبين التي تعرف نفس وتيرة النمو عددا من الصعوبات في شتى الميادين وان بحدة اقل - ولله الحمد - وعلى الخصوص ما يتصل منها بضعف القدرة الشرائية لدى ذوي الخصاصة من رعايانا الاوفياء. وبفضل من الله علينا فان تماسك نسيجنا الاجتماعي وبخاصة خليته الاساسية المتمثلة في الاسرة المتضامنة يخفف من آفة الحرمان. الا ان هذا الواقع لا يعفيانا من واجب تعبئة المجتمع وتحسيس افراده بواجب التضامن الذي من شأنه محاربة هذه الافة.

رسوخ التضامن الاجتماعي

وقد اثلج صدرنا ان عمليات التضامن الاجتماعي والتي كان من بينها العمليات التي عهدنا بالاشراف عليها وتوجيهها لولي عهدنا وابننا البار الامير سيدي محمد قد فسحت المجال امام مشاعر التضامن الاجتماعي لدى المغاربة للتعبير عن رسوخها في وجدانهم بصورة عفوية مطبوعة بالتألق والحماس. غير ان هذه الانطلاقة المحمودة لا ينبغي ان تكون مرتحنة فقط بظروف آنية بل على العكس يجب ان تتواصل لان الامر يتعلق بمعركة نخوضها بعمق على واجهة جديدة من اجل ضمان عيش ارغد لكافة رعايانا الاوفياء.

لا يخفى عليك - شعبي العزيز - مدى الرعاية التي نوليها دوما لرعايانا الاعزاء من الفلاحين ولتنمية العالم القروي تلك العناية التي تشكل احد ثوابت سياستنا. واذا كنا منذ اعتلائنا عرش اسلافنا الميامين قد تمكنا - ولله الحمد - من انجاز الشيء الكثير سواء في مجال تعبئة المياه من خلال بناء السدود الكبرى والمتوسطة والصغرى او توسيع شبكات الري او استصلاح الاراضي او تيسير القروض





للفلاحين او تجهيز العالم القروي بالبنيات التحتية الضرورية فانه يتعين ان نوالي الجهود في مختلف هذه الميادين مستحضرين الضرورة الحيوية لاستقرار الفلاح على ارضه وانكبابه على خدمتها ضمن محيط قروي موفور الوسائل من اجل عيش كريم وتلكم اقوم سبيل للحد من الهجرة القروية المتزايدة وجعل الفلاح يرتبط بارضه الخيرة المباركة .

شعبي العزيز

ان بلدا كالمغرب يطل على ملتقى البحرين لا يمكنه ان يعيش منطويا على نفسه ولا بمنأى عن التاثر بالتحولات الدولية . ولذلك فالمغرب يؤمن بفوائد التعاون ويجدوى مد اسبابه وتوثيقها مع اكبر عدد ممكن من الشركاء كما انه يؤمن بان اي تنمية اقتصادية لن تتحقق له الا بقدر ما يكتسبه من اشعاع وما يحققه من حضور في العالم المحيط به .

للمغرب مواعيد حاسمة

ويجدر التذكير في هذا السياق بان للمغرب مواعيد حاسمة بالنسبة لمستقبله الاقتصادي فهناك مفاوضات عسيرة تنتظره سواء في اطار اتفاقية الشراكة التي تربطه بالاتحاد الاوروبي او بسياق تفعيل التعاون متعدد الاطراف للمنظمة العالمية للتجارة بالنسبة اليه . فعليه اذن ان يجد في اعداد نفسه لمواجهة هذا الشريك متعدد الاطراف بالاضافة الى المجموعات ذات البعد الاقليمي . لانه وهو يواجه ذلك بمفرده لا يمكنه ان يعتمد الا على مثابرته وجراته وعلى يقظته المستمرة حتى لا يؤخذ على حين غرة .

ان المغرب يتوفر على رصيد مهم من العلاقات الدولية . ومن ثمة يتعين على جميع الفاعلين الاقتصاديين مثلما يتعين على الادارة ان يسهروا جميعا على جني افضل المكاسب بمضاعفة جهودهم في تحقيق التقارب وفي تكثيف بعثات الاستكشاف .

وفي هذا السياق وهذا الاتجاه ونحن اكثر ما نكون اقتناعا بوحدة المصير التي تشدنا الى اشقائنا العرب فقد حرصنا خلال السنة الفارطة على تمتين اسباب التعاون المؤسساتية مع الدول الشقيقة مصر وتونس وليبيا والاردن . فقد ترأسنا شخصيا بالقاهرة مع اخينا صاحب الفخامة الرئيس محمد حسني





مبارك اشغال اللجنة الكبرى المغربية - المصرية . في حين تم بنفس الاهتمام عقد اجتماعات اللجن المشتركة على مستوى الوزراء الاول التي اقمناها مع الاردن وتونس وليبيا كما عملنا على تقوية علاقات التعاون والتفاهم مع اشقائنا من دول الخليج .

وان سعينا الحثيث في هذا الاتجاه لينبثق من المفهوم الامثل لتعلقنا بالوحدة المغاربية ومن رغبتنا الملحة في توسيع التعاون المؤسساتي مع جميع الاشقاء العرب آخذا بعين الاعتبار كون الهدف الاقصى الذي نتوخاه هو تحويل العلاقات الثنائية فيما بيننا الى نظام اقليمي للتعاون يمكن امتنا العربية من تبوأ مكانها بين المجموعات الاقليمية الكبرى فذلك هو الخيار الوحيد اليوم امامها كي لا تفقد هويتها في عالم يوشك فيه العامل الاقتصادي ان يفرض حدوده على الخريطة السياسية .

جمود مسلسل السلام

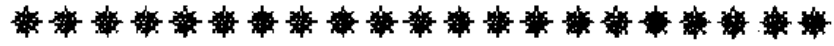
ان بناء تجمع اقليمي من هذا المستوى سيكون بكل تأكيد اقرب الى التحقيق اذا ما توطدت عوامل الامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ولذلك ظل بالننا منشغلا غاية الانشغال بجمود مسلسل السلام بعدما كانت تباشيره قد لاحت خلال السنة الماضية . ومن المؤكد ان هذا لم يكن ناتجا عن موقف من لدن الجانب الفلسطيني وعلى رأسه اخونا الرئيس ياسر عرفات فهو قد برهن على مرونة استحيقت التنويه من لدن المجموعة الدولية والامل ان تسفر الانتخابات الاسرائيلية المقبلة عن انتصار مطلب السلام من اجل اعادة انطلاق مسلسلة الرامي الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لصالح شعوب المنطقة .

وهنا نستحضر الرزء الذي اصاب العالم العربي بفقدان احد قادته اخينا المغفور له جلالة الملك حسين . فقد عرفناه في جميع الظروف قائدا عربيا شهما وملكا هماما حريصا على مصالح بلده وامته في مناخ جهوي ودولي لم يكن دائما سهلا القياد . واننا لنستمطر عليه واسع الرحمات متمنين لابنه وخلفه جلالة الملك عبد الله الثاني كل سداد وتوفيق مؤكدين له مودتنا ومساندتنا .

متمسكين بمخطط التسوية

شعبي العزيز في خضم هذه الانشغالات الوطنية والدولية نظل اقليمنا الجنوبية المسترجعة





تتصدر اهتمامنا. وكما اكدنا ذلك مرات عديدة سنظل متمسكين وبكل عزم واصرار بمخطط التسوية الذي اعتمدته هيئة الامم المتحدة .

واننا نعتبر ان تطبيقا عادلا ومنصفا وغير قابل لاي تمييز لهذا المخطط من شأنه ان يمكن من وضع حد للمراوغات والتأجيلات من لدن من يقفون في وجه التطبيق الحقيقي لعملية الاستفتاء التاكيدي لمغربية صحرائنا اذ لايجوز ان يحرم اي واحد من ابنائنا الصحراويين من حق ممارسة التعبير عن رايه ما دام يستجيب لاحد المعايير الخمسة لتحديد الهوية المعتمدة من لدن الامم المتحدة . ونحن نساند كل المجهودات التي يبذلها امينها العام في هذا الاتجاه . واثقين من انه عندما يتمكن ابناؤنا المحتجزون بتندوف من الالتحاق باسرهم وبيوتهم فانهم سيؤكدون بتصويتهم تجديد بيعتهم لنا هذه البيعة التي تشدهم الينا وتشدنا اليهم برباطها المتين وعهدنا الوثيق . وان ما خطوناه اخيرا من خطوات سواء مع الامانة العامة لهيئة الامم المتحدة او مع المينورسو او مع المفوضية السامية للاجئين ليؤكد بكيفية لامراء فيها ان المغرب مقبل على الاستفتاء وانه لا يرى سبيلا اخر غير الاستفتاء .

الارتكاز على المكتسبات

شعبي العزيز..

ها نحن اذن في خضم سلسلة هامة من المشاريع والاوراش الكبرى والحاسمة التي اخترناها بعد تحليلها وتقييمها متفاعلين مع ما يفرضه علينا المناخ الدولي من عولمة وازاحة للحدود . وان نجاحنا في هذه الاوراش والمشاريع ليقضي منا الارتكاز على مكتسباتنا والاستمداد من قيمنا الاخلاقية والدينية والحضارية . فبلادنا محتاجة الى جميع ابنائنا وهي تعول على اقتناعهم بامكاناتهم وعلى حس المسؤولية والشعور بالواجب لديهم وعلى طاقاتهم الخلاقة وملكاتهم المبدعة . وتعول بالاحرى على وطنيتهم وتشبثهم بمقوماتها في خضم انفتاحهم على العالم . بيد ان متطلبات التفتح ومسايرة العولمة لاتلغي بناتا قيم الوطنية ولا التفاني في خدمة الوطن والتعلق بهويته لان الانتماء للعصر هو في نفس الوقت تفاعل مع انفس ما يملكه المرء من مشاعر وطنيته وثوابت هويته .





نتطلع ببناء مستقبلنا

متسلحين بعقيدتنا

وهكذا نستطيع ان نضطلع ببناء مستقبلنا متسلحين بعقيدتنا في الله سبحانه وبحب وطننا
فخورين بالحفاظ على هويتنا ونبيل تقاليدنا متذكرين باجلال واعظام من كانوا مناضلين في سبيل
حريتك واستقلالك وعزتك وسيادتك . ففي هذه الاجواء العبقية بمشاعر الوفاء نتوجه الى الله العلي
القدير مترحمين على فقيد العروبة والاسلام اب الامة وبطل تحريرها جلالة المغفور له محمد الخامس
طيب الله ثراه واكرم مثواه . متذكرين ما اسداه لشعبه من خير واصلاح وتقدم وفلاح وما تحمله في
نضاله المحملي عن حريتك وسيادتك من محن وتضحيات لاجزاء لها الا عند الله الملحمي القدير
الذي يكرم مثواه ويعقده مقعد صدق مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك
رفيقا .

كما نترحم على ارواح المجاهدين الاحرار والشهداء الابرار الذين جعلوا من حياتهم وارواحهم
فداء لعزة الوطني ومقدساته في معارك التحرير والدفاع عن حوزة الوطن وضرائه المسترجعة . كما
نعبر في هذا السياق عن كامل رضانا وفائق تنويرنا بقواتنا المسلحة الملكية وبقوات الدرك والامن
والقوات المساعدة المرابطة في تخوم الوطن الساهرة على امن المواطنين وطمأنينتهم . فهي
المؤتمنة على حفظ المقدسات والذيات عن الحرمات والوفية لقسمها وعهدا الذي لا يخيس في الولاء
والوفاء لله والوطن والملك .

اللهم انك قد اورثني قيادة شعبي وسددت في السهر على سيادته ومصلحته خطاي وحققت علي
طريق وحدته وتنميته ورقيه مسعاي . فاعني على ما اوليتني وايدني فيما قلدني وواصل امدادك لي
ظاهرا وخفيا ولطفك بي باطنا وجليا لتحقيق المزيد من اسعاده ونمائه وتوفير ما يطمح اليه من
اسباب رخائه واجعل اللهم حياتي وقفا على تقدمه وارثائه فانك معين الصادقين وناصر
المصلحين وظهير المؤمنين . / رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان
اعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين صدق الله العظيم .
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .





شعبي العزيز

منذ ان اناط الله بنا امانة قيادتك والسير بك نحو المستقبل الجدير بماضيكم المستجيب لظموحاتك المشروعة لم نفتأ نعيد الطريق امام تقدمك المتواصل متدرجين بك مرحلة مرحلة دونما تباطؤ ولا تسرع مفضلين سياسة ما هو ممكن التي لا تعني ايثار ما هو اسهل بل تعني انتهاج السبل واختيار الوسائل المؤدية الى ما نرتجيه.

فبفضل هذا النهج المتبصر الذي يساير رغباتك ويستجيب لتطلعاتك حرصنا على ان تتشكل مؤسساتك دوما وفقا لما هو افضل. وهكذا فعندما احدثنا نظام الغرفتين في الدستور المراجع الذي وافقت عليه بما يقارب الاجماع لم يكن ذلك منا قرارا اعتباطيا ولا من قبيل المحاكاة بل تعبيرا عن تشبثنا بالمقومات الشعبية والديمقراطية لمجتمعك العتيذ وسعيا كذلك من اجل بلورة برلمانية لقيم الملكية الدستورية الديمقراطية والاجتماعية غايتنا من ذلك ان نفتح اوسع مجال ممكن امام تمثيلك الوطني. فالتعقيد الذي تتسم به التحولات الجارية اليوم سواء على المستوى الداخلي او الخارجي يطرح العديد من التحديات التي لا يمكن مواجهتها بنجاح الا بتضافر ما لوطننا من طاقات خلاقة وفاعلة ومنتجة.

الديمقراطية ممارسة صعبة المراس

ولذا عملنا على ان يكون صرحنا البرلماني مرآة معبرة عن سائر القوي الفاعلة التي تساهم في الحياة الوطنية. وقد جاءت التجربة واعدة. ولله الحمد طبقا لما كنا ننتظره. اذ برهنت الغرفتان على روح بناءة سواء فيما يخص استيعاب نظام المجلسين والانكباب على ترويض آلياته او تنظيم علاقات تعاونهما مع الحكومة مظهرتين بذلك قدرتهما معا على تمثل الدور المنوط بهما في النظام الجديد. غير اننا ننتظر المزيد من منتخبينا اذ نود ان نراهم اوسع خيالا واوفر ابداعا واكثر حضورا لا في دائرة البرلمان فحسب ولكن في كل جبهة من جبهات العمل. ونود بالخصوص ان يكونوا مدركين ما لمهمتهم من ازدواجية دقيقة هذه المهمة التي تجعل منهم في آن واحد لسان منتخبهم لدى السلطات الحكومية من جهة ومبعوثي الدولة الى مفوضيهم من جهة اخرى علما بان الديمقراطية





ليست شعارا دعائيا ولا صياغة نظرية وانما هي ممارسة صعبة المراس اذا لم يساهم فيها كل باحسن ما لديه . ان هؤلاء المنتخبين بحضورهم في كل الجبهات لتعميق الحوار وتوسيع التشاور بعيدا عن التعصب الانتمائي والمزايدات الديماغوجية سيساهمون في ترسيخ الممارسات الديمقراطية . واذا كان المتعارف عليه ان تتجذر بذور هذه الممارسات قبل كل شيء في التربة الخصبة للمؤسسات السياسية فان استواء الديمقراطية على سوقها وصلابة عودها يظلان مرتين بمدى انتشار بذورها عبر الحقل الواسع للعلاقات الاجتماعية .

لذلك اعتمدنا دائما المنهج البيداغوجي لابرار مزايا الحوار والتشاور والتوافق جاعلين من هذه المبادئ الثلاثة قواما للحكم مفضين بالمغرب تدريجيا الى مستوى الديمقراطي الراهن الذي يغبط عليه . فلقد اصبحت تجربتنا نموذجا يحتذى كما اضحى تصورنا للتناوب قدوة لغيرنا . وباعتبارنا رمزا لوحدة الامة وضامنا لاستمرارية الدولة وراسما لاختياراتها الكبرى عملنا على اقامة تناوب يتيح لتيارات سياسية متعددة فرصة تدبير الشأن العام والتباري حول الكيفية التي يجدر ان تنجز بها الاهداف التي رسمناها . وهكذا يمكن لنخبة جديدة منتمة لمشارب سياسية مختلفة ان تحل محل سابقتها لاعطاء ادارة الشأن العام نفسا جديدا وقوة محفزة .

التناوب نمط للحكم

وهي مناسبة تتاح لهذه النخبة تمكينا من ان تلامس الواقع الصعب المراس للحكم وان تحتك بالملفات وتكتسب في مجال التدبير ثقافة لم تكن من قبل لتقف على اسرارها وخفاياها . بيد ان المغرب المعبا اكثر من اي وقت مضى لن يتمكن من جني افضل الثمار من وراء تعاقب النخب ولا ان يزيد من حظوظه كما تزداد الارض خصوبة بتعاقب الزرع الا اذا تمخض التناوب ليس فقط على مجرد التزام من انيطت بهم المسؤولية الحكومية وانما بالتزام كل من والاهم والتف حولهم وتعبا وراءهم سواء كانوا من زمرة مساعدتهم او من المنظمات التي ينتمون اليها .

فالتناوب نمط للحكم عملنا على ركوبه وعلى تعهده بالرعاية وانضاج مفهومه الى ان تبلور على ارض الواقع . وما نزال نحيطه بكامل عنايتنا لتمكينه من بلوغ الاهداف التي حددناها له . فبالتنافس

